﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِۦ وَنُمِيتُ وَنَحْنُ ٱلْوَٰرِثُونَ ٢٣﴾ [الحجر: 23]

مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قَبْلَها:

أمرُ الإحياءِ والإماتةِ بيدِ الله وحدَه

لَمّا تقرَّرَ تفصيلُ الخبرِ عمّا هو سببٌ للإحياءِ في الجُملةِ، تهيَّأتِ النَّفسُ للانتقالِ منه إلى الإحياءِ الحقيقيّ قياسًا على ذلك، جاءت هذه الآيةُ[1].

وأيضًا لَمّا جرَى ذِكْرُ إنْزالِ المَطَرِ، وكانَ مِمّا يَسْبِقُ إلى الأذْهانِ عند ذِكْرِ المَطَرِ إحْياءُ الأرْضِ بِهِ، ناسَبَ أنْ يُذْكَرَ بَعْدَهُ جِنْسُ الإحْياءِ كُلِّهِ؛ لِما فيهِ مِنْ غَرَضِ الاسْتِدْلالِ على الغافِلِينَ عنِ الوَحْدانيَّةِ، ولِأنَّ فيهِ دَليلًا عَلَى إمكانِ البَعْثِ[2].

شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿نُحْيِۦ﴾: الحياةُ: طراوةٌ مع امتدادٍ، لها فاعليّةٌ تتمثّلُ في رهافةِ الحِسّ وفي النّموّ حركةً أو امتدادًا[3]، والحَيُّ مِنْ كُل شَيْءٍ: نَقيضُ المَيِّتِ، وحَيَّ، يَحْيا، فهو حَيٌّ، ومِنه الحَيَوانُ، وهو كُلُّ ذي روحٍ، ناطِقًا كان أو غيرَ ناطِقٍ، والحيُّ مِنَ النَّباتِ: ما كانَ طَرِيًّا يَهْتَزُّ، وأرضٌ حَيَّةٌ، أيْ: مُخصِبَةٌ، وطَريقٌ حَيٌّ، أيْ: بَيِّنٌ[4]. والمُرادُ بِالإحياءِ في الآية: تَكوينُ المَوْجوداتِ الَّتي فيها الحَياةُ، وإحياؤُها بَعْدَ فَناءِ الأجسامِ[5].

2) ﴿وَنُمِيتُ﴾: المَوتُ: ذَهابُ القوَّةِ مِنَ الشَّيءِ، أو همودٌ وسكونٌ ينشأُ عن زوالِ حدّةِ الشّيءِ وقوّتِه[6]، يُقال: ماتَ، يَموتُ، مَوْتاً، فهو

(1) البقاعي، نظم الدرر: 11/40.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 14/39.
(3) جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل: (حيي).
(4) ابن فارس، مقاييس اللغة: (حيي)، وابن منظور، لسان العرب، والزبيدي، تاج العروس: (حيي).
(5) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 14/36.
(6) ابن فارس، مقاييس اللغة، وجبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل: (موت).

مَيِّتٌ، وجَمعُه: أمواتٌ، ومَيِّتون، ومَيْتون. ويُطلَقُ أيضًا على مَن في حُكْمِ الميِّتِ وليس به، وعلى ما من شأنه أن يموتَ، ويُجْمَعُ على مَوْتَى وأمواتٍ[1]، والمقصودُ بالموت في الآية: زوالُ القوّةِ الحاسّةِ[2].

3) ﴿ٱلۡوَٰرِثُونَ﴾: الوِرْثُ والميراثُ (أصْلُه الواوُ): كَوْنُ الشَّيءِ لِقَوْمٍ ثُمَّ يَصيرُ إلى آخَرينَ بِنَسَبٍ أَوْ سَبَبٍ أو غير ذلك[3]. يُقالُ: ورِثَ أباهُ، يَرِثُه، إرْثًا، فهو وريثٌ، أي: صارَ إلَيْه مُلْكُه بعد مَوْتِه. فالإيراث: الإبقاءُ للشَّيء. يورِثُ، أي: يُبقي ميراثًا. والتُّراثُ: تاؤه واوٌ، ولا يُجْمَعُ كما يُجْمَعُ الميراثُ. والإرثُ: ألفُه واوٌ، لكنَّها لمّا كُسِرَتْ هُمِزَتْ بلُغة من يهمز الوِسادَ والوِعاء[4]. واللّه ﷻ يَرِث الأرْض ومَن عليها، وهو خيرُ الوارِثين، أي يَبقى ويَفْنى مَن سواهُ فَيرجع ما كانَ يملكه العِباد إليه وحده لا شريك لَهُ[5]. والمقصودُ بالإرْثِ في الآية: البَقاءُ بعدَ الموجوداتِ تَشْبيها للبقاءِ بالإرْث.

۞ المَعْنى الإجْماليُّ:

الحياةُ والموتُ بيدِ الله تعالى وحدَه، وأن ليس لهذه الحياةِ بقاءٌ

لقد بيَّنَ اللّه ﷻ في هذه الآية أنَّ الإحياءَ والإماتةَ بيدِه وحدَه، فقال: وإنّا لَنحنُ نُحيي الخَلْقَ مِنَ العدَم، ونُميتُ الأحياءَ متى شِئْنا، ونُحْييهم بعدَ مَوتِهم يومَ البَعثِ، فاللّه سُبحانه يرِثُ الأرضَ ومن عليها، فلا يغترنَّ أحدٌ بهذه الدُّنيا، وإنْ أعطاهُ اللّه الكثيرَ من زَهرتِها، وأفاض عليه الجزيلَ مِن متاعِها؛ فكلٌّ إلى زوالٍ[6].

---

(1) الأزهري، تهذيب اللغة، وابن فارس، مقاييس اللغة، وابن سيده، المحكم، وابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، وابن منظور، لسان العرب: (موت).

(2) السمين الحلبي، عمدة الحفاظ: (موت).

(3) ابن فارس، مقاييس اللغة، وجبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل: (ورث).

(4) الخليل، العين، وابن عباد، المحيط في اللغة، وابن منظور، لسان العرب: (ورث).

(5) الأزهري، تهذيب اللغة: (ورث).

(6) ابن جرير، جامع البيان: 14/47، والشوكاني، فتح القدير: 3/153، والخطيب، التفسير القرآني للقرآن: 7/229.

الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغيُّ:

نكتةُ الوصْلِ بالواوِ ﴿وَإِنَّا لَنَحۡنُ نُحۡيِۦ وَنُمِيتُ﴾:

الاسْـتِـدلالُ على قُـدرةِ الله وعُـمومِ تَصرُّفِه سُبحانه

أفادتِ الواوُ عطْفَ هذه الجُملةِ على قولِه تعالى: ﴿وَلَقَدۡ جَعَلۡنَا فِي ٱلسَّمَآءِ بُرُوجًا﴾، فتكونُ من عطْفِ الجُملةِ المؤكَّدةِ على الجُملةِ المؤكَّدةِ؛ لِلدَّلالةِ على القُدرَةِ وعُمومِ التَّصرُّفِ[1].

سَببُ إيثارِ ضميرِ التَّعظيمِ في الآيةِ:

الإحياءُ والإماتةُ والبقاءُ من شأنِ الله المَلِكِ الواحِدِ الأحدِ

لَمّا كان فعلُ الإحياءِ والإماتةِ والبقاءِ بعد موتِ الخلائقِ لا يكونُ إلّا للّه تعالى، عبّرَ بالضّميرِ الأعظمِ؛ للإيذانِ بأنَّ الإحياءَ والإماتةَ والبقاءَ بعد فناءِ الخلْقِ من شأنِ المَلِكِ الواحدِ الأحدِ، لا يُشاركُه في ذلك أحدٌ.

فائدةُ المؤكِّداتِ في ﴿وَإِنَّا لَنَحۡنُ نُحۡيِۦ وَنُمِيتُ﴾:

من يُنكِرُ البعْثَ يومَ القيامةِ كأنَّه مُنكِرٌ لخلْقِ الله له

لَمّا جاءتِ الجُملةُ الخبريَّةُ مُؤكَّدةً بتأكيدَيْن (إنَّ) واللّامِ الموطِّئةِ للقسَمِ أفادَ ذلك تحقيقَ المعنى وتقريرَه، ولمّا كان لفظُ ﴿نُحۡيِۦ﴾ يفيدُ الإحياءَ الأوّلَ والإحياءَ عندَ البعثِ نُزِّلَ الكافرون مَنزلةَ المُنكِرين للإحياءِ الأوّلِ أي الإيجادِ؛ لإنكارِهم الإحياءَ الثّاني، كما نزّلوا مَنزلةَ المُنكِرين لِلإماتة بسببِ أقوالِهم وأفعالِهم المُنكَرة، ويدخلُ فيه المُلْحدون المُنكِرون لأصْلِ إيجادِ اللّه تعالى للخلْقِ دخولًا أوّليًّا[2].

دَلالةُ الحصْرِ في ﴿وَإِنَّا لَنَحۡنُ نُحۡيِۦ وَنُمِيتُ﴾:

لا قُـدْرَةَ على الإحْياءِ ولا على الإماتَـةِ إلّا لله تعالى

لَمّا جاء المُسنَدُ إليه ضميرًا ﴿لَنَحۡنُ﴾ مُسندًا إليه الخبرُ الفعْليُّ في قولِه: ﴿نُحۡيِۦ وَنُمِيتُ﴾ أفادَ الحصرَ بمعونةِ ورود التّأكيدَيْن: (إنَّ) واللّامِ، والمعنى: لا قُدْرَةَ على الإحْياءِ ولا على الإماتةِ إلّا لَنا[3].

---

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 14/39.

(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 14/39.

(3) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 19/136، والبيضاوي، أنوار التنزيل: 3/209، والقونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 11/139، والخازن، لباب التأويل: 3/54، والقنوجي، فتح البيان: 7/160.

ثبوتُ الحكم وتأكيدُه ودوامُه واستمرارُه

فائدةُ مَجيء خَبر ﴿وَإِنَّا﴾ جُملةً اسميَّةً:

لمّا كانت جملةُ ﴿لَنَحْنُ نُحْيِۦ وَنُمِيتُ﴾ خبرًا لـ﴿وَإِنَّا﴾ أفادتِ الثُّبوتَ بمعنى التَّأكيدِ، بمعنى ثبوتِ أمرِ الإحياءِ والإماتةِ لنا دونَ غيرِنا وتأكيدِه وتقريرِه ودوامِه واستمرارِه.

تجدّدُ الإحياءِ والإماتةِ واسْتِمرارُهما

نُكتةُ التَّعبيرِ بالمضارعِ ﴿نُحْيِۦ وَنُمِيتُ﴾:

لمّا جاء الفعلُ ﴿نُحْيِۦ﴾ بصيغةِ المضارعِ الدّالِّ على التّجدُّدِ والاستمرارِ أفادَ أنَّ المرادَ منَ الإحياءِ تَكْوينُ المَوْجوداتِ الَّتي فيها الحَياةُ، ويندرجُ فيه إحْياؤُها أيْضًا بَعْدَ فَناءِ الأجْسامِ، فيكونُ قد أُدْمِجَ في الاسْتِدْلالِ على تَفَرُّدِ اللّه تعالى بِالتَّصرُّفِ إثْباتُ البَعْثِ ودَفْعُ اسْتِبْعادِ وُقوعِهِ واسْتِحالَتِه، وأمّا ﴿وَنُمِيتُ﴾ فأفادَ مجيئُه بصيغةِ المضارعِ تجدّدَ الإماتةِ للموجوداتِ التي فيها الحياةُ(1).

اختصاصُه سُبحانه بذلك، وشُمولُ الإحياءِ والإماتةِ للخلْقِ جميعًا

سببُ حذْفِ المفعولِ في ﴿نُحْيِۦ وَنُمِيتُ﴾:

لمّا كان الفِعْلان ﴿نُحْيِۦ وَنُمِيتُ﴾ منَ الأفعالِ المُتعدّية كانَ حذفُ المفعولِ على خلافِ مُقتضى الظّاهرِ، أو يكونُ نُزِّلَ الفعلُ المُتعدّي منزلةَ الفعلِ اللّازمِ، ونُكتتُه على كلا الأمرَين هي إثباتُ أنَّ اللّه تعالى بعظَمتِه وأُلوهيّتِه من شأنِه الإحياءُ والإماتةُ، وأنَّ هذين الفعْلَين لا يكونان إلّا منه، فالقصدُ إثباتُ معنى الإحياءِ والإماتةِ فعلًا للّه تعالى على طريقِ المبالغة، وأنَّهما مُختصّانِ به سُبحانه دون غيره، ولو عُدّي الفِعْلانِ لانتقضَ الغرَضُ؛ لأنَّ الكلامَ سيُفيدُ حينئذٍ أنَّهم مُقرّون بأنَّ اللّه تعالى يُحيي ويُميتُ، ولا يُنكِرون إلّا جنسَ ما وقعَ أثرُ الإحياءِ أوِ الإماتةِ عليه، فلمّا كان الكلامُ مع مَنْ أنْكَرَ الإحياءَ والإماتةَ أصلًا أو مع من نُزِّلَ منزلتَه حُذِفَ المفعولُ منَ الفعْلَين؛ لأجلِ تحقيقِ الاختصاصِ المُناسبِ لسياقِ الاستدلالِ على توحيدِ اللّه تعالى(2).

---

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 14/39.

(2) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 155، والسكّاكي، مفتاح العلوم، ص: 229.

بَلاغةُ التّكميلِ في ﴿وَإِنَّا لَنَحۡنُ نُحۡيِۦ وَنُمِيتُ﴾:

الاحْـتِراسُ مِن توهُّمِ أنّه تعالى يُحْيي ولا يَقدرُ على الإماتةِ

لمّا كان المقصودُ ذكْرَ الإحياءِ وهو المُناسبُ لذكْرِ إنزالِ المطرِ كان المَقْصودُ من ذكرِهِ ذِكْرَ الإماتَةِ على جهة الاستيعاب، ولِدفْعِ توهُّم أنَّه تعالى يُحيي ولا يقدرُ على الإماتةِ، فجاء الكلامُ على الإطناب بطريقِ التَّكْميلِ[1].

بَديعُ الطِّباقِ في ﴿نُحۡيِۦ وَنُمِيتُ﴾:

لا يَـقْـدرُ على الـجَـمْـعِ بين الإحياءِ والإماتةِ سِوى الله تعالى

جاء الفِعْلان متقابلَيْن متضادَّيْن على طريق الطِّباقِ؛ للإيذانِ بأنَّه لا يقدرُ على الجمْعِ بين الإحياءِ والإماتةِ سوى اللّٰه تعالى، وإنّما جاء بطريق ذكْرِ المُتقابلَين مع أنَّ الإحياءَ وحدَه كافٍ في بيانِ كمالِ قُدرتِه والاستدلالِ على توحيدِه لظهورِ الأمرِ بطريق المقابلةِ وللتّذكير بمَوتِهم ولترشيح ذكْرِ اللّاحق في قولِه تعالى: ﴿وَنَحۡنُ ٱلۡوَٰرِثُونَ﴾.

سرُّ التّرتيب في ﴿نُحۡيِۦ وَنُمِيتُ﴾:

الاحْـتِـجـاجُ بـالـظّـاهـرِ في الدُّنيا على تَرتيبِ وُجودِه

لمّا كان المرادُ منَ الإحياء إيجادَ الحياةِ في بعضِ الأجسامِ القابلةِ لها وكان المرادُ منَ الإماتة إزالةَ تلك الحياةِ ظهرَ وجْهُ تقديم فعْلِ الإحياء على فعْلِ الإماتةِ، ثمَّ إنّ المُنكرَ للبعثِ لمّا كان لا يُحْتَجُّ عليه إلّا بما يراه منَ المتّفقِ عليه وبما لا يختلفُ فيه أحدٌ، بدأ بذكْرِ الحياةِ التي يعيشُها ثمّ الموتِ الذي يراه مع بعضِ المُحيطين به، وأمّا تقديمُ الموتِ في قوله تعالى: ﴿كَيۡفَ تَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمۡ أَمۡوَٰتٗا فَأَحۡيَٰكُمۡۖ﴾ [البقرة: 28] فلأنّ المرادَ في سورةِ البقرةِ العدمُ السّابقُ للإيجادِ[2].

دَلالةُ العطْفِ في ﴿وَنَحۡنُ ٱلۡوَٰرِثُونَ﴾:

الدَّلالةُ على أنّه تعالى هو المَلِكُ وهـو سبحانه الـوارث على الحَقيقةِ

لمّا عُطِفت هذه الجُملةُ على قولِه تعالى: ﴿لَنَحۡنُ نُحۡيِۦ وَنُمِيتُ﴾ دلَّ على أنَّها داخلةٌ في حيِّزِ التَّأكيدِ، لتكونَ خبرًا لـ(إنَّ)، ويحتملُ أن تكونَ معطوفةً على ﴿وَإِنَّا لَنَحۡنُ نُحۡيِۦ وَنُمِيتُ﴾، وعلى الوجهَيْن يكونُ

---

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 14/39.

(2) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 11/139.

وصْفُ اللّه تعالى بالوارث على أنَّه هو الملكُ على الحقيقةِ لا على المَجازِ، لِيفيدَ أنَّ مِلْكَ الخلائقِ إنّما هو على سبيل المجازِ لا الحقيقةِ، وفيه تنبيهٌ على أنَّ المُتأخّرَ ليس بوارثٍ للمُتقدّم كما يتراءى من ظاهر الحالِ، وأنَّ تصرُّفَ الخلْقِ صوريٌّ، فالوارثُ الحقيقيُّ هو اللّه المَلكُ الباقي[1].

بَلاغةُ الاستعارةِ في ﴿ٱلۡوَٰرِثُونَ﴾:

اللّه تعالى هو الباقي بعدَ فناءِ المَخلوقاتِ وهو المالِكُ لجَميعِ المَملوكاتِ

لمّا كانَ لفظُ الوارثِ يُقال للباقي من وارث الميّتِ، عبّرَ به هنا على طريق الاستعارةِ التّصريحيَّةِ التّبعيَّةِ؛ للإيذانِ بأنَّه بموتِ جَميعِ الخَلائِقِ، يَزولُ مُلْكُ كُلِّ أحَدٍ وينقطعُ عنه عِنْدَ مَوْتِه، ويَكونُ اللّه هو الباقي الحَقُّ المالِكُ لِكُلِّ المَملوكاتِ وحدَهُ، فلمّا كانَ هَذا شَبيهًا بالإِرْثِ، وصفَ اللّه تعالى نفسَه بأنَّه وارثٌ مِنْ هَذا الوجْهِ، ففي التّعبيرِ بلفْظِ ﴿ٱلۡوَٰرِثُونَ﴾ إيذانٌ بأنَّ ما عندَ الخلائقِ كان ابْتِداؤُه منه تعالى، فإذا فنيَ جميعُ الخلائق رجعَ الذي كانوا يَملكونَه في الدّنيا على المجازِ إلى مالكِه على الحقيقةِ، وهو اللّه تعالى، وفيه إشعارٌ بأنَّ مرجعَ الخلائقِ كلِّها إليه تعالى، والمعنى: ونحن الباقون إذا مات الخلائقُ[2].

سببُ إيثارِ التّعبيرِ بقولِه ﴿ٱلۡوَٰرِثُونَ﴾:

ما يَملِكُه النّاسُ في الدّنيا زائلٌ، فإذا ماتَ النّاسُ خلُصتِ الأملاكُ للّه وحده

قد يقالُ: كيف يصفُ اللّه تعالى نفسَه بأنَّه الوارثُ وإن كانَ على المجازِ؛ لأنّ الوارثَ من يتجدَّدُ له المُلْكُ، بعد فناءِ المورِّث، واللّه تعالى لم يتجدَّدْ له مُلْكٌ، لأنّه لم يَزلْ مالكًا للعالَمِ؟!، وجوابُه: أنَّه لمّا كان الوارثُ لغةً هو الباقي بعد فناءِ غيره، وكان اللّفظُ استُعملَ على طريق المجازِ، أفادَ أنَّ ما يَملكُه الخلقُ في الدّنيا ليسَ مِلْكًا على

(1) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 5/73.

(2) الزمخشري، الكشاف: 2/575، والفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 19/136، والبيضاوي، أنوار التنزيل: 3/209.

الحقيقةِ، فلمّا كانَ الخلائقُ يعتقدون أنَّهم مالِكون، ويُسمَّون بذلك أيضاً مجازًا ثمَّ ماتوا، خلُصت الأملاكُ كلُّها للّه تعالى عن ذلك التعلُّقِ، فبهذا الاعتبارِ سُمّي وارثًا، ونظيرُ ذلك قولُه تعالى ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ ۖ لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ ١٦﴾ [غافر: 16]، والمُلْكُ له أزليٌّ وأبديٌّ، اليومَ وقبلَ اليومِ وبعدَه[1].

(1) زكريا الأنصاري، فتح الرحمن، ص: 297.